



(لو) عند الزمخشري
بين المفصل والكشاف
دراسة نحوية وصفية

بم الدكتور

عبد الفتاح فرح ضو

أستاذ النحو المشارك

بجامعة الأمير سظام بن عبد العزيز

العدد الثالث والعشرون

للعام ١٤٤٠هـ / ٢٠١٩م

الجزء الثالث

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠ / ٢٠١٩م

ISSN 2356-9050

الترقيم الدولي

ISSN 2636 - 316X الترقيم الدولي الإلكتروني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



ملخص البحث

(لو) عند الزمخشري بين المفصل والكشاف

دراسة نحوية وصفية

تناولت هذه الدراسة (لو) عند الزمخشري بين المفصل والكشاف ، وأبانت الدراسة في مبحثها الأول معاني (لو) وصورها في لغة العرب بعامّة وفي القرآن الكريم بخاصة ، وخرجت بنتائج منها اضطراب دلالة (لو) عند عدد من النحاة ، وورودها في لغة العرب في صور ودلالات لم يرد لها مثيل في لغة القرآن الكريم كالتقليل والعرض ، وكثرة حذف جوابها في القرآن الكريم لعل معنوية مقصودة ، وأبانت الدراسة في مبحثها الثاني (لو) عند الزمخشري ، وخرجت بجملة من النتائج منها : لم ينص الزمخشري على إفادتها الامتناع لامتناع في مفصله ولا في كشافه، ويرى الزمخشري أن شرط (لو) يكون للمضي ولو كان مستقبلا ، كما يرى أن (لو) ليست أصيلة في باب الشرط ، ولكنها محمولة على (إن) الشرطية ، وأجاز الزمخشري حذف جواب (لو) ، كما رفض تقدم جوابها عليها في المفصل ، وأجازه في الكشاف ، وأثبت الزمخشري (لو) التي للتمني ، وحملها على (ليت) ، واختار لها أن تجاب بالفاء .

دكتور

عبد الفتاح فرح ضو

أستاذ النحو المشارك

بجامعة الأمير سطاتم بن عبد العزيز

Abstract study

(Lu) When Zamakhshari between joint and Scout A descriptive and descriptive study

This study dealt with the meanings of (Lu) and its images in the language of the Arabs in general and in the Holy Quran in particular, and came out with a result of a significant disturbance (Lo) in the number of the grammarians, and the Arabic language in pictures And the significance of the absence of an equivalent in the language of the Koran as a reduction and presentation, and the large deletion of the answer in the Holy Quran to deliberate moral intent, and the study in the second subject (Lu) at Zamakhshari, and came out with a number of results, including: Zamakhshari did not provide for the abstention of abstention in detail nor in And he believes that the condition (if) is to proceed, even if in the future, as He sees that the (le) is not authentic in the door of the condition, but it is based on (the) policewoman, and the Zamakhshari authorized the deletion of the answer (Lu), and refused to submit her answer to it in detail, Lait), and chose her to respond kindly.

Dr.

Abdul Fattah Farah Dou

Associate Professor

University of Prince Sattam bin Abdul Aziz

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله الحليم الخبير ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين
محمد بن عبدالله وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

ف (لو) واحدة من الأدوات التي اضطرت لديها عبارات النحويين ،
وتدافعت في تحرير معناها مقالاتهم ، حتى ورد عن بعضهم " أن النحاة لم يفهموا
لها معنى" ^(١) ومن يراجع ابن هشام^(٢)، والسيوطي^(٣)، والصبان^(٤)،
والخضري^(٥)، وأبا البقاء الحسيني^(٦) يجد هذا الاضطراب واضحا بيننا ، ويلمح
ذلك التدافع ، وأرى أن كثرة الاختلاف حولها ، جاء بسبب دقة وظائفها ،
وتمدد دلالاتها ، فضلا عن كثرة احتمالات سياقاتها المختلفة في اللغة العربية ،
وبخاصة في القرآن الكريم ، فهي تارة ترد في القرآن الكريم في سياق يتضمن معنى
الشرط ، وحينها تسمى : (لو الامتناعية) ، وتأتي تارة أخرى بمعنى (إن)

-
- (١) همع الهوامع شرح الجوامع في علم العربية ، للسيوطي ، عني بتصحيحه النعساني ، دار
المعرفة ، بيروت ، ٦٤/٢
- (٢) مغني اللبيب لابن هشام تحقيق محمد محي الدين ، مطبعة محمد علي صبيح ، القاهرة ،
بدون تاريخ ، ٢٥٥/١ وما بعدها
- (٣) همع الهوامع ٦٤/٢ وما بعدها .
- (٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني ، دار إحياء التراث ، عيسى البابي الحلبي ، بدون
تاريخ ، ٣٥/٤ وما بعدها .
- (٥) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى الحلبي ، بدون
تاريخ ، ١٢٧/٢ وما بعدها .
- (٦) الكليات لأبي البقاء الحسيني ، دار بولاق ، القاهرة ١٢٥٣هـ ، ص ٣١٣ وما بعدها .

الشرطية ، إلا أنها لا تعمل الجزم كما تعمل (إن) الشرطية ، وفي هذه الحالة تسمى : (لو غير الامتناعية) ، وتظهر تارة ثالثة في معنى (إن) المصدرية ، فتسمى في هذه الصورة (لو المصدرية) ، وفي صورة رابعة تأتي حرفاً لا عمل له، وتكون حينها بمعنى (ليت) وتسمى : (لو التمني) .

وقد تأتي (لو) في لغة العرب في صور أخرى ، كورودها بمعنى (ربّ) التي للتقليل ، وحينها فهي حرف لا عمل له ولا جواب له ، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم " اتقوا النار ولو بشق تمرة " ^(١) ومعنى ذلك أي : ولو كانت وقايتكم بشق تمرة . ومن صورها في العربية أن تكون للعرض ، أي أن تكون لرفق ولين ، نحو : " لو تحدثنا قليلاً " ، ومن صورها في العربية أيضا أن تأتي بعدها (فاء السببية) ، نحو : " لو تزورنا فنسعد " وحينها تكون سبباً في نصب المضارع بعد فاء السببية . وقد تأتي للعرض أيضا نحو قولنا " لو تزل عندنا فتصيبَ خيرا " وهذه الصور الأخيرة وردت في لغة العرب نثرًا ونظمًا ، ولكنني لم أجد لها شواهد في آي القرآن الكريم . وإن وردت لها بعض الشواهد في الحديث النبوي الشريف .

ولكثرة الاختلاف الذي دار حول (لو) ، ولاضطراب دلالتها ، ولتعدد احتمالات سياقها ، ولتنوع أحكامها عند علماء العربية، ومنهم الزمخشري عمدت لهذه الدراسة، وحين بدأت في جمع معلومات البحث كنت أعلم أن الزمخشري قد عالج موضوع الشرط في مفصله ، ثم بدا لي أن الزمخشري قد

(١) سنن البيهقي الكبرى ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية وبيروت ،

يخالف بعض ماسطره في مفصله عند التطبيق في الكشاف ، وذاك ما لمستته بالفعل في بعض القضايا النحوية عندما راجعت الكشاف .

أهداف الدراسة:

١. الوقوف على (لو) في صورها المتعددة في كتابين من كتب التراث.
٢. مقارنة ما سطره الزمخشري من آراء نحوية في الكشاف عن (لو)، مع أقره في كتابه المفصل في علم العربية.
٣. تحديد أوجه الاتفاق والخلاف بين الزمخشري وجمهور النحاة في دلالات (لو) .

أهمية الدراسة :

وتأتي أهمية هذه الدراسة في كونها تناولت موضوعا علميا في كتابين من كتب التراث القيمة اللذين قامت حولهما بحوث ودراسات متعددة ، وذلك لطول باع مؤلفهما في علوم العربية بعامة .
وقد جاءت الدراسة في مقدمة ومبحثين ، وخاتمة .

المبحث الأول : (لو) في لغة العرب.

المبحث الثاني : (لو) عند الزمخشري بين المفصل والكشاف .



تمهيد

قبل الدخول في تفاصيل البحث ، والغوص في قضايا الدراسة ، لابد من الوقوف قليلا مع الإمام الزمخشري فهو " محمود بن عمر بن أحمد الخوارزمي الزمخشري ، ولد في (زمخشر) من قرى خوارزم سنة ٤٩٧هـ ، سافر إلى مكة وجاور بها زمنا ، فلقب بجار الله ، ثم عاد إلى الجرجانية ، وتوفي بها سنة ٥٣٨هـ ، من كتبه الكشف في التفسير ، والمفصل في اللغة ، والفائق في غريب الحديث ، والقسطاس في العروض ، والأنموذج في النحو ، وأعجب العجب شرح لامية العرب" (١)

يقول عنه السيوطي في البغية " كان واسع العلم ، كثير الفضل ، غاية في الذكاء وجودة القريحة ، متفننا في كل علم ، معتزليا قويا في مذهبه ، مجاهرا به ، حنفيا ، أخذ عن أبي الحسن النيسابوري ، وأبي مضر الأصفهاني" (٢)
وقال عنه الحوفي "فقد كان في الصدارة بين علماء عصره ، وكان إماما في أفانين المعرفة" (٣)

ذاك هو الزمخشري . أما كتابه الكشف فقد ذكر في مقدمته (٤) قصة تأليفه، وضح في هذه القصة التردد بين الإقدام على كتابته ، والإحجام عن ذلك

(١) الأعلام لخير الدين الزركلي (بتصرف) المكتبة الشاملة ١٧٨/٧ موقع اليعسوب (موافق للمطبوع).

(٢) بغية الوعاة في طبقات النحويين للسيوطي ٢/٢٧٩ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . المكتبة العصرية ، لبنان بيروت.

(٣) الزمخشري د/ أحمد محمد الحوفي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، بدون : ٤

(٤) انظر مقدمة الكشف ، (بتصرف) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت لبنان ، تحقيق عبد الرزاق مهدي .

، فقد كان يرى في بداية الأمر التعجب والاستحسان في وجوه أصحابه وتلاميذه ، عند تفسيره لبعض الآيات ؛ مما جعلهم يستطيرون شوقا إلى تأليف يجمع أطرافا من ذلك حتى اقترحوا عليه أن يملي عليهم الكشاف عن حقائق الترتيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، وبعد رفض منه اقتنع في نهاية الأمر ، ومن ثم بدأ كتابة الكشاف في الحرم المكي ، فأفرغ للناس كتابا جامعاً نافعا كتابا ذا قيمة في مجاله ، فخرج الكتاب في صورة لم يسبق إليها ، لما فيه من وجوه الإعجاز في تفسير آي القرآن الكريم ، ولما أظهر فيه من جمال النظم القرآني وبلاغته ، فقد برع صاحبه في كل فن ، ولا سيما ما برز فيه من الإلمام بلغة العرب وأشعارهم الأمر الذي أعانه على تفسير كلام الله تعالى بصورة لم يسبق إليها معتمدا على فنون اللغة وبخاصة علم النحو الذي ما خلت صفحة من صفحات الكشاف منه ، وكما يقول عباس حسن " ومن العجب أنك ترى مسائل نحوية مفرقة في كتب التفسير ، كالذي نراه في تفسير الزمخشري ، والفخر الرازي والبيضاوي ، ففيها بعض اللطائف ، والدقائق التي لا وجود لها في أكثر كتب النحو المتداولة أحيانا ، أو التي يعزى الاهتداء إليها في كتبه الخاصة أحيانا أخرى " (١) أما المفصل في علم العربية فهو الكتاب الذي أودع فيه الزمخشري آراءه النحوية ، فهو كتاب ذاع صيته في مجاله ، وقامت حوله الدراسات والشروح ، ومن أهم تلك الشروح ما سطره ابن يعيش الموسوم بـ(شرح المفصل) الذي غدا مرجعا مهما من مراجع العربية ولأهمية الكتابين اعتمداهما حقلا لهذه الدراسة ومحورين لها .

(١) اللغة والنحو بين القديم والحديث : ٢١٩ ، لعباس حسن ، دار المعارف المصرية ط٢ ،

المبحث الأول

(لو) في اللغة العربية

وكما ذكرت في المقدمة فقد دار جدل كبير حول (لو) عند أهل العربية، وتعددت دلالاتها، وتنوعت سياقاتها وجاءت في صور عدة أهمها صور أربع كما يلي:

أولاً: (لو) الامتناعية الشرطية

وهي التي عناها سيبويه بقوله: "وأما لو فلما كان سيقع لوقوع غيره."^(١) وعبارة سيبويه هذه تعني أن (لو) حرف لأمر كان سيقع إذا وقع غيره، وقريباً من هذا القول ذهب الزمخشري في شرحه للامية العرب إذ يقول "إن معناها عندهم امتناع الشيء لامتناع غيره"^(٢). وتعبير الزمخشري اشتهر عند آخرين بقولهم: "(لو) حرف امتناع لامتناع"^(٣)، أي: حرف يتضمن معنى الشرط، ويفيد امتناع الجواب لامتناع الشرط.

ونلاحظ أن (لو) في صورتها الشرطية هذه تفيد التعليق في الماضي نحو قولنا "لو ذاكرت لنجحت" حتى وإن كان الفعل مضارعاً خلصته للماضي، وبلاستقراء نجدتها في صورتها هذه تحتاج إلى جواب وجوابها في الغالب الأعم

(١) الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر ١٩٨٨م، ٤/٢٤٤.

(٢) أعجب العجب في شرح لامية العرب، الطبعة الثانية بالقاهرة، ١٣٢٤هـ على نفقة الجمالي والخانجي، ص ٢٩

(٣) مغني اللبيب ٢/٦٥٠

يكون مجزوما بـ (لم) ، أو يكون فعلا ماضيا منفيا بـ(ما) ، أو فعلا مثبتا مقرونا غالبا بلام مفتوحة ، وتقع (إن) بعدها كثير وقد يحذف جوابها.

وفي مسألة إفادتها الامتناع، واختلاف العلماء في ذلك نجد أن ابن هشام قد فصل القول في مغنيه ولأهمية ما ذكر سأورده كاملا .

قال : "الثالث الامتناع وقد اختلف النحاة في إفادتها له وكيفية إفادتها إياه على ثلاثة أقوال :

أحدها أنها لا تفيده بوجه وهو قول الشلوبين زعم أنها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب، بل على التعليق في الماضي كما دلت إن على التعليق في المستقبل ولم تدل بالاجماع على امتناع ولا ثبوت وتبعه على هذا القول ابن هشام الخضراوي .

وهذا الذي قاله كإنكار الضروريات إذ فهم الامتناع منها كالدهي فإن كل من سمع (لو فعل) فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد ولهذا يصح في كل موضع استعملت فيه أن تعقبه بحرف الاستدراك داخلا على فعل الشرط منفيًا لفظًا أو معنى تقول لو جاءني أكرمه لكنه لم يجيء ومنه قوله

(ولو أنما أسعى لأدنى معيشة *** كفاني ولم أطلب قليل من المال)

(ولكنما أسعى لمجد مؤثّل *** وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي.)

والثاني: أنها تفيده امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعًا، وهذا هو القول الجاري على ألسنة المعربين ونصّ عليه جماعة من النحويين وهو باطل بمواضع كثيرة منها قوله تعالى {ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة وكلمهم الموتى وحشرنا عليهم كل شيء قبلا ما كانوا ليؤمنوا} {ولو أننا في الأرض من شجرة

أَقْلَامَ وَالْبَحْرَ يَمِدُهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةَ أَمْجَرٍ مَا نَفَدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ { وَقَوْلَ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (نَعْمَ الْعَبْدُ صُهِيبٌ لَوْ لَمْ يَخْفِ اللَّهُ لَمْ يَعْصِهِ) وَيَبَيِّنُهُ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ أَمْتَنَعَ تَبَتَّ نَقِيضُهُ، فَإِذَا أَمْتَنَعَ مَا قَامَ تَبَتَّ قَامَ وَبِالْعَكْسِ وَعَلَى هَذَا فَيَلْزَمُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ فِي الْآيَةِ الْأُولَى ثُبُوتُ إِيمَانِهِمْ مَعَ عَدَمِ نَزُولِ الْمَلَائِكَةِ وَتَكْلِيمِ الْمَوْتَى لَهُمْ وَحَشْرِ كُلِّ شَيْءٍ عَلَيْهِمْ، وَفِي الثَّانِيَةِ نَفَادُ الْكَلِمَاتِ مَعَ عَدَمِ كَوْنِ كُلِّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَوْ قَلَمٍ مَا تَكْتَبُ الْكَلِمَاتُ، وَكَوْنِ الْبَحْرِ الْأَعْظَمِ بِمَنْزِلَةِ الدَّوَاءِ، وَكَوْنِ السَّبْعَةِ الْأَمْجَرِ مَمْلُوءَةً مَدَادًا وَهِيَ تَمُدُّ ذَلِكَ الْبَحْرَ وَيَلْزَمُ فِي الْأَثَرِ ثُبُوتُ الْمَعْصِيَةِ مَعَ ثُبُوتِ الْخَوْفِ وَكُلِّ ذَلِكَ عَكْسُ الْمُرَادِ.

وَالثَّلَاثُ: أَنَّهَا تَفِيدُ امْتِنَاعَ الشَّرْطِ خَاصَّةً وَلَا دَلَالَةَ لَهَا عَلَى امْتِنَاعِ الْجَوَابِ وَلَا عَلَى ثُبُوتِهِ، وَلَكِنَّهُ إِنْ كَانَ مُسَاوِيًا لِلشَّرْطِ فِي الْعُمُومِ كَمَا فِي قَوْلِكَ (لَوْ كَانَتْ الشَّمْسُ طَالِعَةً كَانَتْ النَّهَارَ مَوْجُودًا) لَزِمَ انْتِفَاؤُهُ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنَ انْتِفَاءِ السَّبَبِ الْمَسَاوِي انْتِفَاءَ مَسْبَبِهِ وَإِنْ كَانَ أَعْمَ كَمَا فِي قَوْلِكَ لَوْ كَانَتْ الشَّمْسُ طَالِعَةً كَانَتْ الضُّوءُ مَوْجُودًا فَلَا يَلْزَمُ انْتِفَاؤُهُ وَإِنَّمَا يَلْزَمُ انْتِفَاءُ الْقَدْرِ الْمَسَاوِي مِنْهُ لِلشَّرْطِ وَهَذَا قَوْلُ الْمُحَقِّقِينَ^(١)

وابن هشام بسرده هذا كأني به وقد أبي لها أن تفيد امتناع الشرط لامتناع الجواب، كما أبي أيضا الرفض المطلق لإفادتها الامتناع .

وقد جاء في كتاب (الشرط في القرآن) " أن (لو) دخلت في زمرة أدوات الشرط لاقتضاءها تركيب قضية من مقدمتين ، تكون أولاهما علة للأخرى ، وهي

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعراب. تحقيق مازن المبارك ، دار الفكر دمشق ، ١٩٨٥. ص

في ذلك تتطابق مع مدلول (إن) إلا أنها تتميز عنها بكونها تعبر عن تعطل النتيجة لتعطل العلة ...، ولذلك سميت حرف امتناع لامتناع، أما (إن) فيتوقف بها، وجود الثاني على الأول، دون أن يتضمن بها الكلام لا تحقق الوجود ولا امتناعه، وتتميز هاتان الأداتان أيضا بشيء آخر وهو أن (إن) إذا وقع بعدها الماضي أحالت معناه إلى المستقبل، و(لو) إذا وقع بعدها المستقبل أحالت معناه إلى الماضي".^(١)

والذي يبدو مما سبق أن الإشكال في هذه الأداة من حيث علاقتها بأدوات الشرط، أن (لو الامتناعية) هذه معناها المضي، والشرط لا يكون إلا مستقبلا، لأن معنى تعليق الشرط على شرط إنما هو وقوف دخوله في الوجود على دخول غيره في الوجود، ولا يكون هذا المعنى فيما مضي، ومخرج معللي النحاة من هذا الإشكال أن ذكرها في حروف الشرط مجرد أنها كانت شرطا فيما مضى، إذ كان وجود القضية الثانية فيها موقوفا على وجود القضية الأولى، فالأولى سبب وعلة للثانية،

المقارنة بينها وبين إن الشرطية :

ويقارن ابن يعيش في شرح المفصل بين (لو)، و(إن) فيقول "وأما "لو"، فمعناها الشرط أيضا؛ لأن الثاني يوقف وجوده على وجود الأول، فالأول سبب وعلة للثاني، كما كان كذلك في "إن"، إلا أن الفرقان بينهما أن "لو" يوقف وجود الثاني بها على وجود الأول، ولم يوجد الشرط، ولا المشروط، فكأنه امتنع وجود الثاني لعدم وجود الأول. فالممتنع لامتناع غيره هو الثاني، امتنع لامتناع

(١) الشرط في القرآن للمسدي والطرابلسي ص ٥٥

وجود الأوّل، و(إن) يتوقف بها وجود الثاني على وجود الأوّل، ولم يتحقق الامتناع ولا الوجود.

فـ "إن" إذا وقع بعدها الماضي، أحالت معناه إلى الاستقبال. و"لو" إذا وقع بعدها المستقبل أحالت معناه إلى الماضي، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَعْمَوْا أَنْ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ ﴿٧﴾﴾ الحجرات : أي: لو أطاعكم، فهي خلاف "إن" في الزمان، وإن كانت مثلها من جهة كون الأوّل شرطاً للثاني. ولذلك قال صاحب الكتاب فيهما: إنهما يدخلان على جملتين، فيجعلان الأولى شرطاً والثانية جزاءً، كقولك: "إن تضربني أضربك"، و"لو جئتني لأكرمك"، فيتوقف وجود الضرب الثاني على وجود الضرب الأوّل، كما يتوقف الإكرام على وجود المجيء. وزعم الفراء أن "لو" قد تستعمل للاستقبال بمعنى "إن".^(١) وفي ذلك يقول الزمخشري " ولكنها محمولة على (إن) بجامع تعلق جواب كل بشرطه بأن موضوع الشرط إنما هو للاستقبال ، أما هي فشرطها للمضي وإن كان مستقبلاً^(٢) "

ومما سبق نخلص إلى أن من معاني (لو) الشرط أيضاً، ولكن شرطها للمضي وإن كان مستقبلاً.

(١) شرح المفصل لابن يعيش تحقيق إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ٢٠٠١ م

١٠٦/٥-١٠٧

(٢) المفصل للزمخشري ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان بدون تاريخ ص ٣٢٠.

حذف جوابها :

وقد يحذف جواب (لو) كثيرا وبخاصة في القرآن الكريم ، وقد جاء الحذف في قوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُفِّرَتْ بِهِ الْمَوْتَى﴾ الرعد : ٣١ .

، فلم يات لـ (لو) بجواب ، فلم يقل : لكان هذا القرآن . وكذلك قوله تعالى (ولو ترى إذ وقفوا على النار) الأنعام ٢٧ والجواب محذوف تقديره : لرأيت سوء منقلبهم ، وغالبا ما يكون جوابها لعلة معنوية كالتهويل أو التفخيم مثلا، وفي ذلك يقول الطاهر بن عاشور في تحريره " وَتَرْكِيْبُ (لَوْ تَرَى) وَمَا أَشْبَهَهُ نَحْوُ لَوْ رَأَيْتَ مِنَ التَّرَاكِيْبِ الَّتِي جَرَتْ مَجْرَى الْمَثَلِ فَبُنِيَتْ عَلَى الْإِخْتِصَارِ وَقَدْ تَكَرَّرَ وَقُوعُهَا فِي الْقُرْآنِ. وَجَوَابُ (لَوْ) مَحْذُوفٌ لِقَصْدِ التَّفْخِيمِ وَتَهْوِيلِ الْأَمْرِ لِتَذَهَبِ النَّفْسِ فِي تَصْوِيرِهِ كُلِّ مَذْهَبٍ مُمَكِّنٍ وَنَظِيرُهُ وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي عَمْرَاتِ الْمَوْتِ [الأنعام: ٩٣] وَلَوْ تَرَى إِذِ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ [الأنعام: ٢٧] وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ [الرعد: ٣١] ، قَالَ الْمَرْزُوقِيُّ عِنْدَ قَوْلِ الشَّمَيْذَرِ الْحَارِثِيِّ:

وَقَدْ سَاءَ نِي مَا جَرَتْ الْحَرْبُ بَيْنَنَا *** بَنِي عَمْنَا لَوْ كَانَ أَمْرًا مَدَانِيَا

«حَذْفُ الْجَوَابِ فِي مِثْلِ هَاتِهِ الْمَوَاضِعِ أَبْلَغُ وَأَدْلُّ عَلَى الْمُرَادِ بِدَلِيلٍ أَنَّ السَّيِّدَ إِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ لَيْنَ قُمْتُ إِلَيْكَ ثُمَّ سَكَتَ تَزَاوَجَ عَلَى الْعَبْدِ مِنَ الظُّنُونِ الْمُعْتَرِضَةِ لِلتَّوَعُّدِ مَا لَا يَنْزَاحِمُ»^(١) ، ويقول ابن يعيش في شرح المفصل في ذات المعنى: " وقال أصحابنا: إن حذف الجواب في هذه الأشياء أبلغ في المعنى من

إظهاره، ألا ترى أنك إذا قلت لعبدك: "والله لئن قمتُ إليك" وسكت عن الجواب، ذهب فكره إلى أشياء من أنواع المكروه، فلم يدر أيها يبقى، ولو قلت: "لأضربنك" فأتيتَ بالجواب، لم تُبق شيئاً غير الضرب. ومنه قوله تعالى: {لَأُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا شَدِيدًا} (٢)، ولم يعين العقوبة، بل أبهمها؛ لأن إبهامها أوقع في النفس، فاعرفه. (١).

إذا حذف جوابها إن وقع فإنما يكون لعلة معنوية تفيد السياق. وحذف جوابها في بعض المواضع أبلغ من ذكره، ويقع الحذف كثيرا في القرآن الكريم.

اشتراط الفعلية في جوابها :

والأصل في (لو) _ كغيرها من أدوات الشرط _ أن يليها الفعل ، أما إذا تلاها اسم ، فإنه يكون معمولا لفعل يفسره الفعل الذي بعده ، نحو (لو خالدٌ جاء لأكرمته) . فـ (خالد) هنا فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده وتقدير الكلام حينها (لو زارنا خالد زارنا لأكرمته) .

وفي ذلك يقول ابن يعيش: " قال صاحب الكتاب: ولا بد من أن يليهما الفعل (أي : أن ولو)، ونحو قوله تعالى: {لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ} الإسراء: ١٠٠ ، و{إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ} (١٧٦) قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَتُورًا ﴿١٧٦﴾﴾ الإسراء: ١٠٠) على إضمار فعل يفسره هذا الظاهر. ولذلك لم يجز: "لو زيد ذاهب"، ولا "إن عمرو خارج". ولطلبهما الفعل، وجب في "أن" الواقعة بعد "لو" أن يكون خبرها فعلاً، كقولك: "لو أن

زيداً جاءني لأكرمته"، وقال الله تعالى ﴿ وَوَأَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثِيْبًا ﴾ النساء: ٦٦

ولو قلت: "لو أن زيداً حاضري لأكرمته"، لم يجوز^(١) إذا الأصل فيها أن يأتي بعدها فعل، وعندني إذا جاء بعدها اسم أعرب فاعلاً أو نائب فاعل بحسب الفعل المذكور بعده، وإن جاء بعدها ضمير رفع حقه الاستتار وجوبا كان توكيدا لفاعل محذوف لفعل محذوف. ففي قوله (لو أنتم تملكون) (أنتم) هنا توكيد لفاعل محذوف لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور (تملكون)، والتقدير (لو تملكون خزائن تملكون) وكان هذا الضمير متصلاً، فلما حذف الفعل فصل الضمير عنه، وأتى بالضمير المنفصل الذي هو (أنتم) وأجري مجرى الظاهر، ولما كان الضمير (أنتم) واجب الاستتار أعرب توكيدا للفاعل المحذوف.

ولاقتضاء (لو) الفعل إذا وقع بعدها (أن) لم يكن بد من فعل في خبرها نحو قوله تعالى (ولو أنهم آمنوا واتقوا) البقرة ١٠٣، وذلك أن الخبر محل الفائدة (أن) إنما أفادت التوكيد، ومعتمد الامتناع إنما هو (أن)، فلذلك وجب أن يكون فعلاً محضاً قضاء لحق (لو) في اقتضاءها الفعل وفي ذلك يقول السمين الحلبي في دره المصون "وهو قول المبرد - أنه في محل رفع بالفاعلية، رافعه محذوف تقديره: ولو ثبت إيمانهم، لأنها لا يليها إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً. وقد رد بعضهم هذا بأنه لا يضمن بعدها الفعل إلا مفسراً بفعل مثله، وهذا يحمل على المبرد،"^(٢)

(١) شرح المفصل ١٢٠/٥

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي. تحقيق د. أحمد الخراط. دار

ثانيا : (لو) غير الامتناعية

(لو) غير الامتناعية هي التي تفيد التعليق في المستقبل وهي بذا ترادف (إن) الشرطية ، ولكنها لا تكون جازمة ، نحو : "لو تزورني أكرمك" وهي في هذه الحالة لا تفيد الامتناع ، وإنما تفيد ربط الجواب بالشرط فقط ، مثل (إن) إلا أنها غير جازمة مثلها ، فلا عمل لها . ومثلها من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ قَالُوا يَا أَبَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِنْدَ مَتْعِنَا فَاكَلَهُ الذِّئْبُ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴿٧﴾ يوسف : ١٧

والمعنى في هذه الآية وما أنت بمؤمن لنا وإن كنا صادقين . ويكون جوابها محذوفا في الغالب الأعم لدلالة الكلام عليه .

وقد تدخل همزة الاستفهام التي تكون بمعنى الإنكار أو التوبيخ ، تليها واو العطف أو واو الحال على (لو) هذه ، وقد ورد ذلك في مواضع عدة من القرآن الكريم .

وقد ذكرنا أن (لو) هذه تكون بمعنى (إن) ، ولكنها تخالفها في الجزم ، وفي التزامها أبدا الدخول على الماضي لفظا أو معنى دون اللفظ . وقد فرق ابن هشام بينها وبين الامتناعية بقوله "الْحَاصِلُ أَنَّ الشَّرْطَ مَتَى كَانَ مُسْتَقْبَلًا مُحْتَمَلًا وَلَيْسَ الْمَقْصُودُ فَرَضُهُ الْآنَ أَوْ فِيمَا مَضَى فَهِيَ بِمَعْنَى (إِنْ) وَمَتَى كَانَ مَاضِيًا أَوْ حَالًا أَوْ مُسْتَقْبَلًا وَلَكِنْ قَصْدُ فَرَضِهِ الْآنَ أَوْ فِيمَا مَضَى فَهِيَ الْامْتِنَاعِيَّةُ"^(١)

وأثبت (لو) الشرطية كثير من النحويين ^(١)، وأنكرها بعضهم " بحجة أنك لا تقول : " لو يقوم زيد فعمر و منطلق " كما تقول : " إلاّ يقيم زيد فعمر و منطلق. ورد ابن هشام على المنكرين ردا مطولا ^(٢).

وزعم قوم أن (لو) الشرطية تجزم في لغة مطردة ، وزعم آخرون أنها تجزم في الشعر فقط نحو قول الشاعر ^(٣):

لويشاً طاربه ذو ميعة *** لاحق الأطلال نهد ذو خصل ^(٤)

ثالثا: (لو) المصدرية

و(ولو) في صورتها هذه هي حرف مصدري بمتزلة (أن) لكنها لا تنصب ، ويكون أكثر وقوعها بعد الفعل (ودّ) ومشتقاته نحو قوله تعالى: ﴿ وَذُوًا لَّوْذُهُنَّ

فَيَذَهُنَّ ۗ ﴾ القلم : ٩

وقوله تعالى: ﴿ وَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَاتِهِمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرَ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُرَحِّزٍ لَهُ مِنْ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ ۗ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾ البقرة : ٩٦

وقل وقوعها بعد غير الفعل (ودّ) ومشتقاته نحو قول الأعشى :

وربما فات قوما جل أمرهم *** من الثاني وكان الحزم لو عزموا ^(٥)

(١) موسوعة الحروف في اللغة العربية د. إميل يعقوب ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩٥م ص ١٢٤

(٢) مغني اللبيب ص ٢٩٠-٢٩٣

(٣) موسوعة الحروف ص ١٢٤

(٤) ينسب البيت لعقمة الفحل (المرجع السابق ص ١٢٤) ذو ميعة يريد فرسا نشيطا . الأطلال:

جمع أطل وهو الخاصرة ، نهد : كبير الجسم ، خصل : لفائف الشعر .

(٥) ينسب البيت للأعشى (المرجع السابق ص ١٢٤)

وكذا قول امرئ القيس :

تجاوزت أحراشا إليها ومعشرا *** علي حراصا لويسرون مقتلي^(١)

"والذي أثبت هذه الوجه لـ (لو) الفراء ، وأبو علي الفارسي ، وابن مالك ، وأنكره كثير من النحاة ، وحجة المنكرين دخولها على حرف مصدرية مثلها في قوله تعالى ﴿يَوْمَ نَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمَلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحَضَّرًا وَمَا عَمَلَتْ مِنْ سَوْءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾ آل عمران : ٣٠

ورد المثبتون أن التقدير: ثبت أن . والثاني أن ذلك من باب التوكيد ، ويقوي مذهب المثبتين قراءة بعضهم (ودوا لو تدهنَ فيدهنوا) بنصب (يدهنوا) بالعطف على تدهن لما كان معناها : أن تدهن^(٢)

رابعاً: (لو) للتمي

قد تجيء (لو) للتمي^(٣) وحينها تكون حرفاً للاستقبال بمعنى (ليت) ، يفيد الطلب ولا عمل له ، وقد اختلف في (لو) هذه قال ابن هشام : " فقال ابن الضائع وابن هشام : هي قسم برأسها لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط ، ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب (ليت) ، وقال بعضهم هي (لو) الشرطية أشربت معنى التمني بدليل أنهم جمعوا لها جوابين جواب منصوب بالفاء وجواب باللام كقوله :

(١) البيت لامرئ القيس شرح القصائد العشر للتبريزي ، دار الجيل بيروت ص ٢٤

(٢) موسوعة الحروف في اللغة العربية ص ٤١٣

(٣) موسوعة الحروف ص ٤١٢

فلو نبش المقابر عن كليب *** فتخبر بالذنائب أي زير
بيوم الشعثمين لقر عيننا *** وكيف لقاء من تحت القبور^(١)

وقال ابن مالك : هي لو المصدرية أغنت عن فعل التمني^(٢)

وعند ابن يعيش إذا كانت (لو) للتمني فالصحيح أنها لا تحتاج إلى جواب^(٣) والمراد بالجواب هنا الجواب الذي يكون لها لو كانت شرطية ، وذلك لأن الطلب لا يفتقر إلى جواب ، وإن كان بعضهم يرى أن لها جوابا منصوبا كجواب (ليت) ، وهذا ما يفهم من تجويز الرمنخري النصب في نحو : (لو تأتيني فتحدثني) وهذا ما صرح به عقيب قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ ﴾ البقرة : ١٦

يقول : " (لو) في معنى التمني ؛ ولذلك أجيب بالفاء الذي يجاب به التمني كأنه قيل: ليت لنا نكرة فتبرأ منهم . " ^(٤)

وقريبا من هذا ذهب العكبري في الإملاء^(٥) ، وعلى كل يمكن القول أنه يمكن أن يؤتى لها بجواب منصوب ، أي: بمضارع منصوب بـ(أن) المضمره بعد فاء السببية لتضمنها معنى التمني .

(١) البيتان لمهلل بن ربيعة في رثاء كليب أخيه ، الذنائب والشعثمان : اسمان لموضعين ، وقيل الشعثمان أخوان أحدهما اسمه شعثم والتسمية على التغليب ، قتلها المهلهل ثارا لأخيه كليب

(٢) مغني اللبيب ١/٢٩٥-٢٩٦

(٣) انظر شرح المفصل ١١/٩ ، همع الهوامع : ٢/٦٦ ،

(٤) الكشف ١/٣٢٧ .

(٥) الإملاء ١/٧٤

المبحث الثاني

(لو) عند الزمخشري بين المفصل والكشاف

ذكرنا أن (لو) اضطربت حولها آراء النحويين وتدافعت ، وقد اشتهر فيها قولهم بأنها حرف امتناع لامتناع ^(١) . أما الزمخشري فقد تناولها مع (إن) بما هما حرفان للشرط ، مقررًا في كتابه المفصل أنها تدخل على جملتين فتجعل الأولى شرطًا والثانية جزاء كقولك : لو جئني لأكرمتك . ^(٢)

ولم يذكر الزمخشري شيئًا عن موضوعها تفصيلًا ، بيد أنه في كتابه أعجب العجب في شرح لامية العرب ذهب يعدد استخداماتها منتهيًا إلى أن " معناها عندهم امتناع الشيء لامتناع غيره " ^(٣) ، ثم مثل لذلك بما يقضي أنها تأتي في أصلها دالة على امتناع الجواب لامتناع الشرط ، وذلك بمثال " لو جئني لأكرمتك ؛ فهذا هنا امتنع الإكرام لامتناع المجيء " ^(٤)

وهذا الذي ذكره في أعجب العجب هو ما سطره في الكشاف ، فقد

سجل عقيب قوله تعالى ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاًا فَلَوْلَا نَشْكُرُونَ﴾ ﴿٧٠﴾ الواقعة: ٧٠ "فإن قلت: لم أدخلت اللام على جواب (لَوْ) في قوله تعالى ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطْمًا فَظَلَّمْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ ﴿٦٥﴾ الواقعة: ٦٥ ونزعت منه هاهنا؟ قلت: إن «لو» لما كانت داخلة على جملتين معلقة ثانيتهما بالأولى تعلق الجزاء بالشرط، ولم تكن

(١) انظر معني اللبيب : ٢٦٥٠

(٢) المفصل : ص ٣٢٠

(٣) أعجب العجب في شرح لامية العرب ص ٢٩

(٤) المصدر السابق : ص ٢٨

مخلصة للشرط كـ(إن) ولا عاملة مثلها، وإنما سرى فيها معنى الشرط اتفاقاً من حيث إفادتها في مضموني جملتيها أن الثاني امتنع لامتناع الأول: افتقرت في جوابها إلى ما ينصب علماً على هذا التعلق، فزيدت هذه اللام لتكون علماً على ذلك، فإذا حذفت بعد ما صارت علماً مشهوراً مكانه، فلأن الشيء إذا علم وشهر موقعه وصار مألوفاً ومأنوساً به لم يبال بإسقاطه عن اللفظ، استغناء بمعرفة السامع. ألا ترى إلى ما يحكى عن رؤية أنه كان يقول: خير، لمن قال له: كيف أصبحت؟ فحذف الجار لعلم كل أحد بمكانه. وتساوى حالاً حذفه وإثباته لشهرة أمره... ، فإذا حذفها اختصاراً لفظي، وهي ثابتة في المعنى فاستوى الموضوعان بلا فرق بينهما^(١)"

فقد صرح هنا بإفادتها امتناع الثاني - الذي هو جواب الشرط - لامتناع الأول الذي هو الشرط، ويمكن أن يفهم من مقالته تلك أن (لو) غير أصيلة في باب الشرط، ولكنها محمولة على (إن) بجامع تعلق كل بشرطه، ذلك بأن موضوع الشرط إنما هو للاستقبال كما ذكر ابن يعيش في شرح المفصل^(٢) لأن معنى تعلق الشيء على شرط إنما هو وقوف دخوله في الوجود على دخول غيره في الوجود، ولا يكون هذا المعنى فيما مضى، أما (لو) فشرطها للمضي وإن كان مستقبلاً^(٣)، بل أضاف في الكشف أنها "ترد المضارع إلى معنى الماضي"^(٤)

(١) المصدر السابق: ص ٢٨

(٢) شرح المفصل: ١٥٥/٨

(٣) المفصل: ص ٣٢٠، الأتموزج: ص ١٤١

(٤) الكشف: ١٦٣/٢

وقوله بأن اللام في جواها إنما هي علم على تعلقه بالشرط ، نجده قد عبّر
عنها في مفصله بقوله " دخولها لتأكيد ارتباط إحدى الجملتين بالأخرى"^(١)

وعلى أصلها في الامتناع نجده قد خرج قوله تعالى ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا ﴾

الأعراف : ١٧٦

يقول "كيف علق رفعه بمشيئة الله تعالى، ولم يعلق بفعله الذي يستحق به
الرفع؟ قلت: المعنى: ولو لزم العمل بالآيات ولم ينسلخ منها لرفعناه بها. وذلك أن
مشيئة الله تعالى رفعه تابعة للزومه الآيات فذكرت المشيئة. والمراد: ما هي تابعة له
ومسببة عنه، كأنه قيل: ولو لزمها لرفعناه بها. ألا ترى إلى قوله (وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى
الْأَرْضِ) فاستدرك المشيئة بإخلاده الذي هو فعله، فوجب أن يكون وَلَوْ شِئْنَا فِي
معنى ما هو فعله، ولو كان الكلام على ظاهره لوجب أن يقال: ولو شئنا لرفعناه
ولكننا لم نشأ"^(٢) فمؤدى ما ذكره أنها تفيد امتناع الجواب لامتناع الشرط، حيث
امتنع الرفع لامتناع لزومه الآيات.

(١) المفصل : ص ٣٢٧

(٢) الكشاف ١٧٨/٢

دلالتها على امتناع الشرط لامتناع الجواب :

(ولو) هنا تختلف عنده عن التي ذكرناها فقد نص على (لو) في قوله

تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٢٢﴾﴾

الأنبياء: ٢٢

نص الزمخشري في هذه الآية بقوله "لو كان يتولاهما ويدبر أمرهما آلهة

شقي غير الواحد الذي هو فاطرهما لفسدتا. وفيه دلالة على أمرين،

أحدهما: وجوب أن لا يكون مدبرهما إلا واحدا.

والثاني: أن لا يكون ذلك الواحد إلا إياه وحده، لقوله **إِلَّا اللَّهُ.**

فإن قلت: لم وجب الأمران؟ قلت: لعلمنا أن الرعية تفسد بتدبير الملكين

لما يحدث بينهما من التغالب والتناكر والاختلاف".^(١)

فما قوله بإيجاب (ألا يكون مدبرهما إلا واحدا لعلمنا أن الرعية تفسد

بتدبير الملكين) إلا تأصيل منه لمجيئها دالة على امتناع الشرط لامتناع الجواب .

ذلك بأن فساد نظام العالم ، وخروجه في حالته مشهود له بالامتناع الذي يستدل

به على وحدانية الخالق سبحانه ، وهو الغرض من سوق الآية وبذات القول قال

الرضي في شرح الكافية " هي لامتناع الأول لامتناع الثاني؛ وذلك لأن الأول

سبب والثاني مسبب ، كالإشراق الحاصد من النار والشمس ، فالأولى أن يقال

لانتهاء الأول لانتهاء الثاني؛ لأن انتهاء المسبب يدل على انتهاء السبب"^(٢) وقد

حكى عنه صاحب المغني على أنها " مسوقة لنفي التعدد في الآلهة بامتناع الفساد ،

(١) الكشاف ١١٠/٣

(٢) انظر الكافية بشرح الرضي ٣٩٠/٢

لا أن امتناع الفساد لامتناع الآلهة؛ لأنه خلاف المفهوم من سياق أمثال هذه الآية^(١)

وفي ذات الاتجاه سار ابن القيم في بديع الفوائد مع اختلاف في العبارة؛ فعدم الفساد لم يفهم من (لو) بذاتها، بل هي دخلت على أمرين قد علم انتفاء أحدهما، فلازمت بينه وبين ما يراد نفيه من تعدد الآلهة، وتقضي الملازمة بانتفاء الملزوم لانتفاء لازمه^(٢)

تقدم جواب (لو) عليها :

(لو) كسائر الأدوات الشرطية لها الصدارة على الجملتين، ومعمولاتها؛ لذا يجب الترتيب بين (لو) وجملتيها. فلا يصح تقديم شيء منهما، ولا من معمولاتها على (لو)، كما لا يصح تقديم شيء من الجملة الجوابية، أو معمولاتها على الشرطية^(٣).

و في قضية تقدم جواب (لو) عليها نجد أن الزمخشري قد جاء برأيين مختلفين فقد خالف في كشافه ما سطره في المفصل من أن "الشرط كالأستفهام في أن شيئاً مما في حيزه لا يتقدمه. ونحو قولك آتيك إن تأتني، وقد سألتك لو أعطيتني، ليس ما تقدم فيه جزاء مقدماً، ولكن كلاماً وارداً على سبيل الإخبار والجزاء محذوف."^(٤)

(١) مغني اللبيب لابن هشام ٢٦٣/١

(٢) بديع الفوائد لابن القيم ٥٦-٥٥/١

(٣) انظر النحو الوافي ٤/٥٠٠

(٤) المفصل ص ٤٤١

و في كشافه نجده قد ارتضى قول الفراء بتقديم جواب (لو) عليها . فقد قال الفراء : " قوله : " وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ " الرعد [٣١] لَمْ يَأْت بعده جواب لـ (لَوْ) فَإِنْ شئت جعلت جوابها متقدّما: وهم يكفرون ولو أنزلنا عليهم الَّذِي سألوا. وَإِنْ شئت كَانَ جوابها متروكًا لأن أمره معلوم: والعربُ تحذف جواب الشيء إِذَا كَانَ معلومًا إرادة الإيجاز، كما قال الشاعر:

وأقسم لو شيء أتانا رسوله *** سواك ولكن لم نجد لك مدفعا^(١)

وقال الزمخشري في السياق نفسه عند قوله تعالى ﴿ وَوَأَنَّ قُرْآنًا سُوِّرَتْ بِهِ لِبِجَالٍ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلِمَةٍ بِهِ الْمَوْتُ بَلِ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا ۗ أَفَلَمْ يَأْتِسَّ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعًا ۗ وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا تُصِيبُهُمْ بِمَا صَنَعُوا قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ حَتَّى يَأْتِيَ وَعْدَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ ﴿٣١﴾ الرعد : ٣١

قال : وأن المعنى : وهم يكفرون بالرحمن ولو أن قرآنا سيرت به الجبال ، وما بينهما اعتراض^(٢) وقد سطر في نفس الموضوع قبيل إيراد قول الفراء أن جواب لو محذوف وهو ما نص عليه في المفصل أيضا .^(٣)

ومما يجدر ذكره أن جواز تقديم جواب الشرط مذهب كوفي ، أما أهل البصرة فيرون أن المتقدم دليل الجواب لا الجواب نفسه.

١) معاني القرآن للفراء ت محمد على النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة ٢/٦٣

٢) الكشاف ٢/٣٦٠

٣) انظر المفصل ٣٢٧

مجيء جواب (لو) جملة اسمية :

اشترط النحاة الفعلية في جواب (لو)^(١) وهذا ما أشار إليه ابن عقيل بقوله (لا بد لـ (لو) من جواب ، وجوابها إما فعل ماضٍ أو مضارع منفي .

أما الزمخشري فقد أجاز أن يكون جواب (لو) جملة اسمية ، وذلك عند تفسيره لقوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّوْكَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ البقرة: ١٠٣

" فإن قلتَ : كيف أوثرت الجملة الاسمية على الجملة الفعلية في جواب (لو)؟ قلتُ : لما في ذلك من الدلالة على إثبات المثوبة واستقرارها".^(٢)

هذا ما ذهب إليه الزمخشري من جواز مجيء جواب (لو) جملة اسمية وقد علل ذلك بدلالة الثبات والاستقرار، ولكن ابن هشام عده وإهما في هذا^(٣) وابن هشام محق في ذلك فقد جاء المنع صريحاً عند الرضي في شرح الكافية^(٤)، وعند السيوطي في الهمع^(٥)، وعند الصبان في حاشيته على شرح الأشموني^(٦)، وفي حاشية الخضري^(٧).

(١) انظر شرح الكافية ٣٩١/٢ ، الهمع ٦٦/٢ ، حاشية الصبان ٤٣/٤

(٢) الكشف ٣٠٢/١ وقد وافق العكبري في ذلك انظر : الإملاء : ٥٦/١

(٣) مغني اللبيب ٥٨٣/٢

(٤) انظر شرح الكافية ٣٩١/٢

(٥) انظر همع الهوامع ٦٦/٢

(٦) انظر حاشية الصبان ٤٣/٤

(٧) انظر حاشية الخضري ١٢٩/٢

اقتران جواب (لو) باللام :

قضية اقتران جواب (لو) باللام وضع لها النحاة تفصيلا لخصه عباس حسن بقوله "إن وقع جواب (لو) فعلا ماضيا لفظا ومعنى ، أو لفظا فقط جاز اقترانه باللام وعدم اقترانه ؛ سواء أكان الماضي مثبتا أو منفيًا — (ما) إلا أن اقتران المثبت باللام أكثر من تجرده منها والمنفي بعكسه " (١)

ويفصل ذلك ابن عقيل بقوله " ولا بد لـ (لو) من جواب ، وجوابها : إما فعل ماض ، أو فعل مضارع منفي بلم ، وإذا كان جوابها مثبتا فالأكثر اقترانه باللام نحو (لوقام زيد لقام عمرو) ، ويجوز حذفها ، فتقول (لوقام زيد قام عمرو) ، وإن كان منفيًا بلم لم تصحبها اللام ، فتقول (لو قام زيد لم يقم عمرو) ، وإن نفي بـ (ما) فالأكثر تجرده من اللام نحو : (لو قام زيد ما قام عمرو) ، ويجوز اقترانه بها نحو : (لو قام زيد لما قام عمرو) " (٢)

أما الزمخشري فقد فسر ظاهرة اقتران جواب (لو) باللام وعدم اقترانه بها بقول بديع حين عقد مقارنة بين قوله تعالى : ﴿ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ ﴾ (٣) الواقعة : ٧٠

وقوله تعالى ﴿ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُوتَ ﴾ (٤) الواقعة :

فيقول في تفسيره " (لو نشاء جعلناه أجاجا) ، فإن قلت : لم دخلت اللام على جواب (لو) في قوله (لجعلناه حطاما) ، ونزعت منها ها هنا ؟ قلت : إن (لو) لما كانت داخلة على جملتين معلقة ثانيتهما بالأولى تعلق الجزاء بالشرط ،

(١) النحو الوافي : ٤/٩٧

(٢) شرح ابن عقيل : ٤/٥١ .



ولم تكن مخصصة للشرط ولا عاملة مثلها ، وإنما سرى فيها معنى الشرط اتفاقاً من إفادتها في مضمون جملتها أن الثاني امتنع لامتناع الأول ، افتقرت في جوابها إلى ما ينصب علماً على هذا التعلق ، فزيدت هذه لتكون علماً على ذلك، فإذا حذف بعدها صارت علماً مشهوراً مكانه ؛ فلأن الشيء إذا علم وشهر موقعه وصار مألوفاً ومأنوساً به لم يبال بإسقاطه عن اللفظ استغناء بمعرفة السامع ، ألا ترى إلى ما يحكى عن رؤبة أنه كان يقول : خير لمن قال له : كيف أصبحت فحذف الجار لعلم كل أحد بمكانه وتساوى حالي حذفه وإثباته لشهرة أمره ... فإذا حذفها اختصار لفظي ، وهي ثابتة في المعنى فاستوى الموضوعان بلا فرق بينهما" (١)

وقوله بأن اللام في جوابها إنما هي علم على تعلقه بالشرط ، هو ما عبر عنه في المفصل بقوله " دخولها لتأكيد ارتباط إحدى الجملتين بالأخرى" (٢) وعبارته الأخيرة تشي بالجواز، وهو في ذلك مع رأي الجمهور مع زيادة حسن التعليل الذي انفرد به.

١ () الكشف : ٤ / ٤٦٥

٢ () المفصل : ٣٢٧

مجيء (لو) للتمني

قال سيوييه في مجيئ (لو) للتمني: "وتقول: ودّ لو تأتيه فتحدثه. والرفع جيد على معنى التمني. ومثله قوله عز وجل: "ودوا لو تدهن فيدهنون" (١) وهنا قد أطلق عليها الزمخشري (لو للتمني)، وقال ابن هشام "واختلف في (لو) هذه فقال ابن الصائغ وابن هشام هي قسم برأسها لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب لئنت وقال بعضهم هي لو الشرطيّة أشربت معنى التمنيّ بدليل أنهم جمعوا لها بين جوابين جواب منصوب بعد الفاء وجواب باللّام كقوله

فلونبش المقابر عن كليب *** فيخبر بالذنائب أي زير

بيوم الشعثين لقرعينا *** وكيف لقاء من تحت القبور

وقال ابن مالك: هي (لو) المصدرية أغنت عن فعل التمنيّ وذلك أنه أورد قول الزمخشريّ وقد تجيء (لو) في معنى التمنيّ في نحو لو تأتيني فتحدثني فقال إن أراد أن الأصل وددت لو تأتيني فتحدثني فحذف فعل التمنيّ لدلالة (لو) عليه فأشبهت (لئنت) في الأشعار بمعنى التمنيّ فكان لها جواب كجوابها فصحيح أو أنّها حرف وضع للتمنيّ كليت فممنوع لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمنيّ كما لا يجمع بينه وبين (لئنت). (٢) "إذا (لو) تجيء بمعنى التمني كقولك: لو تأتيني فتحدثني كما تقول: ليتك تأتيني فتحدثني، ويجوز في (فتحدثني) النصب

(١) الكتاب ٣/٣٦

(٢) مغني اللبيب ١/٢٦٦

والرفع ، وهذا ما ذهب إليه الزمخشري في المفصل ^(١) ونحو ذلك في الكشف .
يقول في قوله تعالى على لسان موسى ﴿ وَأَخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا
لِّمِيقَاتِنَا فَلَمَّا أَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلِ
وَأَنْتَ أَتَهْلِكُنَا بِمَا
فَعَلَّ السُّفَهَاءُ مِنَّا إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ نُضِلُّ بِهَا مَنْ نَشَاءُ وَنَهْدِي مَنْ نَشَاءُ أَنْتَ وَلِيِّنَا
فَأَعْفِرْنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الْغَافِرِينَ ﴿١٥٥﴾ الأعراف: ١٥ : وهذا تمن منه للإهلاك
قبل أن يرى مارأى من تبعة طلب الرؤية ، كما يقول النادم على الأمر إذا رأى
سوء المعبة : لو شاء الله لأهلكني قبل هذا ^(٢) "وقوله هذا يوهم بأنها تحتاج إلى
جواب .

ويقول في موضع آخر وما قول الغاوين : ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ
الْمُؤْمِنِينَ ﴿١٠٢﴾ الشعراء : ١٠٢ إلا تمن للرجعة ، لأن (لو) هنا في معنى التمني
كأنه قيل : فليت لنا كرة ، وذلك لما بين معنى (لو) و(ليت) من التلاقي في
التقدير ^(٣) " وكذا قوله : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ
رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ ﴿١٢﴾ السجدة : ١٢ فهو
محمول على التمني مصروفا للنبي صلى الله عليه وسلم " لأنه تجرع منهم الغصص
ومن عداوتهم وضرارهم ، فجعل الله له تمني أن يراهم على تلك الصفة الفظيعة
من الحياء والخزي والغم ليشمت بهم ^(٤) "

(١) انظر المفصل ٣٢٧

(٢) الكشف ١٢١/٢

(٣) انظر الكشف ١١٩/٣

(٤) انظر الكشف ٢٤٢/٣

وما كان اعتزاله لغيب عنه . وهو يقول لدى قوله تعالى: ﴿ وَوَأَنَّهُمْ ءَامَنُوا

وَأَتَقَوْا لِمَثُوبَةٍ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّوْكَانُوا يَعْلَمُونَ ﴿١٣٣﴾ البقرة: ١٠٣

" ويجوز أن يكون قوله (ولو أنهم آمنوا) تمنيا لإيمانهم على سبيل المجاز

عن إرادة الله إيمانهم ، واختيارهم له ، كأنه قيل : وليتهم آمنوا"^(١)

ومما سبق نلمح أن الزمخشري قد أثبت (لو) التي للتمني في مفصله وفي

كشافه. وتكون بمعنى (ليت) وقد لا تحتاج إلى جواب ، ويجوز في جوابها _ إن

وجد _ الرفع والنصب.

والصحيح أن (لو) إذا كانت للتمني لا تفتقر لجواب كما قال بذلك جمع

من العلماء^(٢)، وأعني به ذلك الجواب الذي يكون لها إذا كانت شرطية ، وإن

كان بعضهم يرى أن لها جوابا^(٣) وعبارة الزمخشري في مفصله تؤذن بعدم

احتياجها لجواب، وهو أيضا ما جرى عليه في كشافه ، إذ أردف ذهابه إلى أنها

للتمني في آية السجدة بقوله " ويجوز أن تكون (لو) امتناعية قد حذف جوابها

وهو : لرأيت أمرا فظيعا ، أو لرأيت أسوأ حال ترى " ^(٤) ونحوه في آية الشعراء ؛

فقد جوز فضلا عن كونها للتمني " أن تكون على أصلها ، ويحذف الجواب وهو:

لفعلنا كيت وكيت "^(٥) فهو بذلك يرى أن التي للتمني لا جواب لها. على أنه

يجوز أن يؤتى بجواب لها منصوب كجواب (ليت) ، وهذا المفهوم من تجويزه

(١) انظر الكشاف ٢/٢٤٢

(٢) انظر شرح المفصل ١١/٩ ، مغني اللبيب ٥٨٣/٢ ، همع الهوامع ٦٦/٢

(٣) انظر مغني اللبيب ١/٢٦٧

(٤) انظر الكشاف ٣/٢٤٢

(٥) انظر الكشاف ٣/١١٩

النصب في نحو (لو تأتيني فتحدثني) ، وهذا ما صرح به عقيب قوله تعالى ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةٌ فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ ﴿١٦٧﴾ ﴾ البقرة: ١٦٧ يقول: " لو في معنى التمني ؛ ولذلك أوجب بالفاء الذي يجاب به التمني كأنه قيل : ليت لنا كرة فنتبرأ منهم" ^(١) بل لعله هو المختار لديه ؛ حيث إنه اتجه إليه عقيب قوله تعالى ﴿ وَذُؤا لَوْ نُذُهُنْ فَيَذَهُنَّ ﴿١﴾ ﴾ القلم: ٩ يقول : " فإن قلت : لم رفع (فيدهنون) ولم ينصب بإضمار (أن) وهو جواب التمني؟ قلت: قد عدل به إلى طريق آخر ، وهو أن جعل خبر مبتدأ محذوف أي : فيدهنون ، كقوله تعالى: ﴿ وَأَنَا لَمَّا سَمِعْنَا الْهُدَىٰ ءَأَمِنَّا بِهِ ﴿١٣﴾ فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ﴿١٣﴾ ﴾ الجن: ١٣

على معنى : ودوا لو تدهن فيدهنون حينئذ ، أو ودوا إدهانك فهم الآن يدهنون لطمعهم في إدهانك ، قال سيبويه : ^(٢) زعم هارون ^(٣) أنها في بعض المصاحف ودوا لو تدهن فيدهنوا ^(٤) "

وبعد فتلك هي (لو) في لغة العرب ، وعند الزمخشري في كتابيه المفصل والكشاف.

(١) انظر الكشاف ١/٣٢٧

(٢) المتاب ٣/٣٦

(٣) هو هارون بن موسى القارئ النحوي ، كان يهوديا فأسلم ، روى له البخاري ومسلم ، توفي ١٧٠هـ

(٤) الكشاف ٤/١٤٢ (وتلك قراءة العامة ، وقرأ الأعمش وإبراهيم ويحيى فلا يخف جزما على جواب الشرط)

الخاتمة

بعد هذا السرد ، نسأل الله أن كون قد وفقنا في عرض ما خططنا له ،
وفي خاتمة بحثنا هذا نجد أنفسنا
خرجنا بالنتائج الآتية:

- ١- (لو) أداة اضطربت لديها عبارات النحويين ، بسبب دقة وظائفها ،
وتعدد دلالاتها.
- ٢- جاءت (لو) في لغة العرب في دلالات لم يرد لها مثل في القرآن الكريم
كإفادتها التقليل ، و العرض.
- ٣- يكثر حذف جواب (لو) في القرآن الكريم لعلل معنوية.
- ٤- أثبت الزمخشري في مفصله وكشافه أن (لو) تدخل على جملتين فتجعل
الأولى شرطا والثانية جوابا.
- ٥- لم ينص على قضية (امتناع لامتناع) في مفصله أو كشافه ، وإنما ذكرها في
كتابه "أعجب العجب في شرح لامية العرب.
- ٦- يرى الزمخشري في المفصل أن شرط(لو) للمضي وإن كان مستقبلا. بينما
يرى في الكشاف أنها ترد الماضي للمضارع.
- ٧- نصّ في المفصل على حذف جواب(لو) ، بينما عبّر عن الحذف في الكشاف
بالترك.
- ٨- رفض في المفصل تقدم جوابها عليها ؛ لأنها كالشرط ، بينما أجاز ذلك في
الكشاف.



- ٩- أثبت (لو) التي للتمي في مفصله وكشافه . ويرى أن التي للتمي لا تحتاج إلى جواب. وإن وُجد فيجوز فيه الرفع والنصب.
- ١٠- أجاز الزمخشري في كشافه أن تجاب (لو) بالجملة الاسمية خلافا للجمهور الذي يشترط الفعلية في جملة الجواب.
- ١١- يرى أن (لو) ليست أصيلة في باب الشرط ، ولكنها محمولة على (إن) بجامع تعلق جواب كل بشرطه.
- ١٢- حمل الزمخشري (لو) التي للتمي في كشافه على (ليت) واختار لها أن تجاب بالفاء.



المراجع

- (١) أعجب العجب في شرح لامية العرب للزمخشري ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٣٢٤هـ
- (٢) الأعلام لخير الدين الزركلي ، المكتبة الشاملة ، موقع اليعسوب .موافق للمطبوع .
- (٣) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ، دار الفكر ، دمشق .بدون
- (٤) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، تحقيق محمد محيي الدين ط٤، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ١٩٦١ .
- (٥) البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ، ط ١، مطبعة السعادة القاهرة ١٣٢٨هـ
- (٦) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، لبنان ، بيروت .
- (٧) التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور ، الدار التونسية للنشر ، ١٩٨٤م .
- (٨) جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري ، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المعارف ، مصر .
- (٩) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، تحقيق الدكتور محمد محيي الدين رمضان، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٩٦٧م .
- (١٠) حاشية الخضري ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي بدون تاريخ .

- (١١) حاشية الصبان على شرح الأشموني^٣ دار إحياء الكتب العربية ، بدون
تأريخ .
- (١٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون و للسمين الحلبي ، تحقيق الخراط ،
دار القلم ، دمشق .
- (١٣) الزمخشري : د/ أحمد محمد الحوفي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، بدون
تاريخ .
- (١٤) سنن البيهقي الكبرى ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العملية ،
بيروت .
- (١٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، دار الفكر للطباعة والنشر ، ت محمد
محيي الدين عبد الحميد ، ١٩٧٩ .
- (١٦) شرح القصائد العشر للتبريزي ، دار الجيل بيروت ، بدون تاريخ .
- (١٧) شرح الكافية لرضي الدين محمد بن الحسن^٣ دار الكتب العلمية ، بيروت
، لبنان ١٩٧٩ .
- (١٨) شرح المفصل لابن يعيش ، تحقيق إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، لبنان
٢٠٠١م
- (١٩) فتح القدير ، الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير ، للشوكانبي
، مطبعة مصطفى الحلبي ، مصر القاهرة ، ١٣٥٣هـ .
- (٢٠) الكتاب لسيبويه ، ت عبد السلام هارون ، دار القلم ، ١٩٧٥



- ٢١) الكشاف عن حقائق التزويل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري ،
دار إحياء التراث العربي^٣ بيروت ، لبنان .تحقيق عبد الرازق مهدي .
- ٢٢) الكشاف عن وجوه القراءات السبع لمكي القيسي ، تحقيق محيي الدين
رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق .
- ٢٣) الكليات لأبي البقاء الكفوي، مؤسسة الرسالة بيروت ،تحقيق عدنان
درويش
- ٢٤) اللغة والنحو بين القديم والحديث: ٢١٩، لعباس حسن ، دار المعارف
المصرية ، ط٢ ، ١٩٧١ .
- ٢٥) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات لابن جني تحقيق علي النجدي
وآخرون ، المجلس الأعلى الشؤون الإسلامية القاهرة ١٩٦٩م .
- ٢٦) معاني القرآن للقراء ت محمد علي النجار ، الدار المصرية للتأليف
والترجمة، ١٩٦٦ .
- ٢٧) مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، لابن هشام ، ت مازن المبارك ، دار
الفكر ، بيروت ، ١٩٨٥ .
- ٢٨) مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري ت محمد محيي
الدين عبد الحميد ، مكتبة محمد علي صبيح وأولاده بدون ت .
- ٢٩) المفصل في علم العربية^٣ للزمخشري ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان
- ٣٠) منهج السالك ، دار إحياء الكتب العربية ، طبعة عيسى البابي الحلبي .



- ٣١) منهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأشعري ، دار إحياء الكتب العربية ،
القاهرة ، بدون .
- ٣٢) موسوعة الحروف في اللغة العربية ، د. إميل يعقوب . دار الجيل بيروت .
بيروت ١٩٩٥م
- ٣٣) النحو الوافي لعباس حسن ، دار المعارف مصر ، القاهرة ، بدون ت.
- ٣٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي ، دار المعرفة
للطباعة والنشر ، بيروت ، بدون ت



فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع	م
٢٢٠٤	ملخص البحث	.١
٢٢٠٥	Abstract study	.٢
٢٢٠٦	مُتَدَمَتَا	.٣
٢٢٠٩	مَهَيِّدَا	.٤
٢٢١١	المبحث الأول : (لو) في لغة العرب.	.٥
٢٢٢٣	المبحث الثاني : (لو) عند الزمخشري بين الفصل والكشاف .	.٦
٢٢٣٦	الخاتمة	.٧
٢٢٣٨	المراجع	.٨
٢٢٤٢	فهرس الموضوعات	.٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

